



المركز القومي للأبحاث والدراسات
مدا

ملخص الدراسة

تناقش هذه الورقة البحثية واحدة من القضايا المهمة المثارة عالميا سواء في داخل الدول أو علي المستوي العالمي حيث تتناول الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام ومؤسسات العمل الخيري بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الشراكة الفاعلة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الحكومية في صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقويمها وكذلك في مواجهة التحديات التنموية في مجتمعات ودول الجنوب، مع التركيز علي قضايا المهمشين في المجتمعات المختلفة وعوامل ومسببات عدم الاستقرار السياسي.

تنقسم الدراسة إلي ثلاثة محاور يركز الأول علي مفهوم الاستقرار السياسي ومحدداته، ومؤشرات قياسه، بينما يتناول الثاني مراحل وعمليات السياسات العامة إضافة وأدوار ووظائف مؤسسات المجتمع المدني، سواء بشكل عام أو فيما يختص بالسياسات، بينما يركز المحور الأخير من الدراسة علي دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية ومحاصرة الفقر والتهميش وبالتالي دعم الاستقرار السياسي، وتنتهي بمجموعة من التوصيات والمقترحات لتفعيل دور مؤسسات العمل الخيري في تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، ودعم الاستقرار السياسي، وحوكمة السياسات .

أحاول في هذه الورقة البحثية أن أناقش الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام ومؤسسات العمل الخيري بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الشراكة الفاعلة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الحكومية في صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقويمها وكذلك في مواجهة التحديات التنموية في مجتمعات ودول الجنوب، مع التركيز علي قضايا المهمشين في المجتمعات المختلفة . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن المؤسسات الغير حكومية والمتمثلة في هذه الدراسة في القطاع الخيري يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال العمل علي مواجهة العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار ومسبباته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك السياسية من خلال ما يمكن أن تقوم به من أدوار ووظائف في حماية المجتمعات وزيادة رأس المال الاجتماعي ، والتخفيف من حدة معاناة بعض الفئات الهشة في المجتمع ، والتي يمكن أن تنتج مشكلاتها عن بعض السياسات العامة التي يتم إقرارها في داخل الدول.

وانطلاقا من هذا أحاول في هذه الدراسة طرح رؤية حول الدور الوقائي لمؤسسات العمل الخيري في مواجهة عدم الاستقرار السياسي وبخاصة علي المدى الطويل، وذلك من خلال مناقشة المهام والوظائف التي يمكن أن تمارسها هذه المؤسسات في المراحل المختلفة للسياسات العامة ، وبخاصة دورها في أن تكون هذه المؤسسات معبرة عن أصوات ورؤى الفئات المهمشة في المجتمعات عند صنع هذه السياسات، وهو ما ثبتت فعاليته في العديد من دول الشمال، وذلك بالإضافة إلي أدوارها التنموية الأخرى، وبخاصة في المجتمعات الخليجية التي تشهد تطورات ملحوظة لهذا القطاع الغير حكومي. ولاشك أن هذه المؤسسات في دول الجنوب عامة، وفي المجتمعات العربية والإسلامية خاصة يمكن أن تمارس هذه الأدوار بفعالية أكبر إذا ما كانت هناك أطر لتنظيم هذا الدور، وفي ذات الوقت مساحة من المشاركة الفاعلة والحقيقية فيما بين القطاعين الحكومي والغير حكومي في صنع وتنفيذ وتقييم وتحليل الآثار الناتجة عن

السياسات العامة، وذلك في إطار السعي نحو تحقيق الاستقرار السياسي والذي يمثل غاية للدول وجميع النظم الحاكمة .

كما تتطرق الدراسة إلي المسألة الخاصة بدور المؤسسات الخيرية في مواجهة مشكلة عالمية ومحلية تتمثل في الفقر، وانتشار المناطق العشوائية والتي تعد كتلة كبيرة، وأرضية خصبة لتهديد الاستقرار المجتمعي، وذلك من خلال تصدير العنف والجريمة من جانب بعض سكان هذه المناطق. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن السياسات العامة في العديد من بلدان الجنوب لا تهتم بهذه المناطق لضعف التمثل السياسي لها، والصورة السلبية التي كونها المجتمع عن هذه المناطق ، إلا أن القطاع الخيري لديه فرصة كبيرة للتدخل في هذه المناطق- والتي قد يقبله سكانها أكثر من المؤسسات الحكومية- وذلك من خلال التدخل ببرامج ومشروعات مدروسة يقوم بها القطاع الأهلي بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالسياسات العامة، وذلك فيما يختص بتطوير المناطق العشوائية وإحداث التنمية والرفاهة، والتصدي لواحدة من أهم القضايا المتمثلة في الفقر وأثاره.

وأحاول في هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلات رئيسة تتمثل في:

- ١- ما هي مكونات ومحددات الاستقرار السياسي علي المدى الطويل؟
- ٢- ما هي الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات العمل الخيري في تحقيق الاستقرار السياسي؟
- ٣- كيف يمكن أن تسهم مؤسسات العمل الخيري في السياسات الخاصة بمواجهة الفقر والعشوائيات في دول الجنوب؟

وبناء على ما سبق وفي إطار محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة تنقسم الدراسة المقترحة إلي مجموعة من المحاور:

المحور الأول : الاستقرار السياسي: المفهوم والمحددات، والمقاييس.
المحور الثاني : السياسات العامة ما بين الرؤي الحكومية والأفاق الجديدة للعمل الخيري.

المحور الثالث : دور القطاع الخيري في التنمية ودعم الاستقرار السياسي.
كما أعرض في خاتمة الدراسة مجموعة من استخلاصات وتوصيات حول دور المؤسسات الخيرية في تحسين السياسات العامة ، وأثار ذلك علي دعم الاستقرار السياسي في الدول العربية والإسلامية، وذلك في ضوء التساؤلات التي أحاول الإجابة عنها من خلال محاور هذا البحث.

المحور الأول : الاستقرار السياسي: المفهوم والمحددات، والمقاييس
يعد عدم الاستقرار السياسي من المفاهيم الشاملة والمتعددة الجوانب، وهو ما يمثل صعوبة في طرح تعريف محدد له وبخاصة أنه يمكن التعامل معه علي أكثر من مستوي ، وكذلك تعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياسه، وهو ما يخلق وضعية من التعدد أيضا في أسبابه ومحدداته. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أنه بالرغم من كون الاستقرار السياسي يمثل غاية الحكومات والمجتمعات إلا أن الرؤى حول تحقيقه تتباين من حالة إلي أخرى، وتتوقف إلي حد بعيد علي خصوصية الدول وطبيعة القيم الثقافية وكذلك التفاعلات بين القوي المجتمعية المختلفة.
يمكن القول أن الاستقرار السياسي قد شهد العديد من الاجتهادات النظرية في تحديده فمنذ أرسطو وأفلاطون وكذلك جهود العديد من الفلاسفة السياسيين كانت الغاية من العديد من دراساتهم تركز علي السعي نحو أكثر النظم استقرار في إطار توصيفهم لشكل النظام السياسي الأمثل والحكومات الأكثر استقرارا.

وتشير بعض اجتهادات تحديد المفهوم إلي أنه يتضمن في إطاره العديد من الظواهر السياسية، فهو يتضمن المعارضة ، والعنف الداخلي ، والحروب الأهلية وكذلك الانقلابات ، والفوضى، والتغيرات الحكومية السريعة، والأزمات المالية للدول والتغير في النظام السياسي¹.

ويعبر البعض عن استقرار النظم السياسية بأنه استمرار النخبة الحاكمة في السلطة لفترة طويلة دونما تحولات أو انقلابات للسلطة ، وبالمنظور الاقتصادي نجد أن الاستقرار السياسي يقاس باستمرار النظم الحاكمة بغض النظر عن مسألة كون النظام الحاكم ديمقراطيا أو سلطويا².

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه كما تؤكد بعض الاتجاهات التي تتفق مع منظور الدراسة ، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع أهمية ذلك في عملية تحقيق الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافدا أساسيا من روافد الاستقرار. وتخطئ الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير³.

1 -Jan Erik Lane, Comparative politics: the principal agent perspective (London, Routledge, 2007) p.68

2 -Muhammad Younis and others, political stability and economic growth in Asia, American Journal of Applied Sciences,5.vol.3.2008,p.204

3- <http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.html>

لكن التساؤل المثار هنا يكون حول الماهية أو المقصود بالاستقرار السياسي والاجتماعي؟ وتوضح بعض الاجتهادات أن المقصود بالاستقرار السياسي والاجتماعي وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها¹.

وتؤكد اتجاهات نظرية علي أنه يجب التفرقة هنا بين ما يمكن أن نسميه عدم الاستقرار ذا المدى الزمني الطويل أو ما يشبه الحالة المزمنة ، وبين احداث عدم استقرار علي المدى القصير او بعض الأحداث التي تشهدها دولة نتيجة بعض الظروف وتعد ضمن مصادر عدم الاستقرار، مثل اغتيال زعيم أو مظاهرات قصيرة يتلوها فترة طويلة من الاستقرار وحكم القانون. والمسألة هنا نسبية فهي تتراوح ما بين أحداث شغب ومظاهرات قصيرة الأمد ، وبين ما يسميه مجال حالة من التغير في أسس وقواعد النظام ذاته².

إلا أنه يجب أن يكون من الواضح ان النظم السياسية تشهد حالات من التغير بل أن ذلك قد يكون ضرورة في ظل التطورات العالمية الحالية بل ان المظاهرات والإضرابات والاعتصامات أصبحت من أدوات التعبير عن الرأي في الأونة الأخيرة ، شرط أن تكون بصورة منظمة وسلمية، وتفسر بان قطاعات من المواطنين لاتجد من يمثلها فقد تلجأ إلي مثل هذه الصور العنيفة كأداة للتعبير عن رأيها في مواجهة أجهزة ومؤسسات السلطة الحاكمة.

وأود الإشارة هنا إلي أن تناول مفهوم الاستقرار السياسي لا يجب ان يأخذ منحى قيمياً ، وذلك بالانحياز إلي مسألة استقرار النظام السياسي أو السلطة الحاكمة ؛ حيث أن هذا الاستقرار قد يكون ناجما عن نوع أو درجة من القهر وهيمنة الأجهزة الأمنية ، ومنع المجتمع من تنظيم نفسه في مواجهة السلطة وقصر المنظمات المجتمعية علي تلك الموالية للسلطة أو إعلاء جانب الأمن للنظام والسلطة علي حساب التنمية التي يستفيد

1 - <http://www.saffar.org/?act=artc&id=476>

2 - Jan Erik Lane,op.cit,p.69

المواطنون منها بصفة أساسية، وهو ما نراه متكررا في دول الجنوب بصورة واضحة، ومن ثم فإنه إذا ما كان إعلاء مسألة استقرار النظام ولو كان سلطويًا باستخدام أدوات القهر سائدا في هذه الدول في فترات زمنية سابقة فإن ذلك لم يعد مقبولا أو حتي تصرفا صائبا، وبات لا يؤدي إلي استقرار حقيقي علي المدى الطويل، بل أنه قد ثبت أن الاستقرار الأكثر استدامة يقوم علي شرعية النظام الحاكم، وتراضي جميع القوي علي قواعد الممارسة السلمية للعمل السياسي، وبما يتفق مع القوانين والدساتير التي يتم الاتفاق عليها بين الفاعلين السياسيين في المجتمع.

وقد أثبتت التجارب سواء في دول الشمال أو الجنوب أن إتباع النظم والنخب الحاكمة للقواعد الديمقراطية في صنع السياسات، والتركيز في السياسات العامة علي أن تكون موجهة نحو التنمية بمفهومها الشامل (الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والبشرية والبيئية...)، يحقق الاستقرار السياسي ويمثل ضمانا لاستمراره علي المدى الطويل، وهو المفهوم الذي أتبناه في هذه الدراسة مع الأخذ في الاعتبار مجموعة المؤشرات والتصنيفات المطروحة لتحديد حالة أو وضعية الاستقرار السياسي في دولة ما أو عقد المقارنات بين الدول سواء إقليميا أو عالميا.

مؤشرات ومحددات الاستقرار السياسي

تتعدد المحاولات الخاصة بقياس الاستقرار السياسي ، ومن ثم لا يمكن أن نقوم بعرضها جميعا، وإنما سأحاول التركيز علي بعض المقاييس التي تتناسب مع خصوصية دول الجنوب مع عرض أحد المقاييس العالمية، والتي تفسح دورا للمجتمع ، وتركز علي المحددات المختلفة للاستقرار السياسي:

وتوجد محاولة متميزة في هذا السياق تؤكد أن ثمة قاعدة عامة في تحديد الاستقرار السياسي تتمثل في أن المجتمع الذي يتمتع بتوازن جيد وتوزيع مناسب للموارد الاقتصادية والاجتماعية الملموسة كما تعبر عنها مؤشرات التنمية البشرية أقدر علي إدارة التوترات مع مخاطرة أقل من الانهيار المؤسسي والاجتماعي من المجتمع الذي

يشهد عوامل عدم استقرار مثل الفقر المدقع والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية المتطرفة ونقص الفرص نسقياً وغياب اللجوء إلي مؤسسات موثوق بها لحل المظالم، في ظل غياب تلك القدرة من أسباب أو مفجرات الصراع ما يلي:

أ- مشكلات في إدارة التحول والتغير السريع

غالبا ما تسفر عمليات التغيير الأساسية عن توطين اجتماعي وسياسي سيئ دون وجود فرص كافية للمشاركة في المجتمع المدني والعملية السياسية وأسواق العمل، مما ينحت التماسك الاجتماعي ويضعف أبنية السلطة التقليدية، يمكن أن يسفر التغيير أحيانا عن فقدان الهوية الثقافية وتهميش المجتمعات المحلية، أيضا يمكن أن تولد التحولات الاقتصادية والسياسية توترا وبالذات إذا اختل توازن القوة لصالح جماعات ضد أخرى، يمكن أن تنفجر صراعات القوة بين جماعات تتنافس في عملية التنمية ؛ حتى وإن كانت تتمتع ببعض منافع الرخاء الاقتصادي. ولقد ظهر دور عمليات التحول في مرحلة التخلص من الاستعمار وفي التحولات الحالية من النظم السلطوية إلي نظم أكثر تشاركية، ولعل هذا جلي في التحول عن الاقتصاد المخطط مركزياً.

ب- تفاوتات اجتماعية اقتصادية مزيدة

يمكن أن يخلق النمو الاقتصادي غير المتوازن والتفاوتات في توزيع عوائده توترات، قد يهدد هذا أنماط إنتاج وتوزيع الدخل والثروة المستقرة، وقد يؤدي هذا إلي تهيمش الجماعات المنكشفة وإهمال الأقاليم الأقل ديناميكية، هذه التفاوتات مهمة إذا صحبها تزايد إدراك التفاوتات ونقص المؤسسات التي تستجيب لهذه التفاوتات كما يحدث في الغالب عند تزايد سكان الحضر بسرعة.

ج- استغلال الاختلافات الثقافية وغيرها

نادرا ما تسبب الاختلافات الدينية والثقافية والإثنية صراعا، لكنها في مناخ التوترات المتزايدة من الصراعات الاجتماعية السياسية يمكن أن تقدم أرضا خصبة للاستغلال السياسي، ومن العوامل التي تسفر عن استقطاب الاختلافات الإثنية والثقافية: سوء

التخصيص الاقتصادي والاجتماعي الناجم من التنمية غير المتوازنة نفسها، ميراث الحدود الاستعمارية، مؤسسات الدولة غير الشرعية أو الضعيفة، الاستيعاب القهري للأقليات، وآمال الاستقلال لدي جماعات إثنية إقليمية.

د- الصراعات المبنية علي الموارد

يمكن أن يسفر التنافس علي الموارد المشتركة عن تزايد التوترات دون وجود أدوات سياسية مرنة لإدارة التنافس، فقد تؤدي ندرة المياه والأرض المنتجة محليا وإقليميا والتغير في نظم ملكية الأرض وانحطاط البيئة والأزمات الإقليمية إلي صراعات علي إدارة وتوزيع وتخصيص الموارد، ويمكن أن يؤدي الصراع علي موارد مشتركة إلي تهديد البلدان المجاورة وأحيانا كل الإقليم.

هـ- ميراث العنف:

يشذ العنف وما يعكسه من تدمير ويغذي الاستقطاب في المجتمعات، ويكثف هذا عدم الأمان والكراهية والانتقام وكلها عوامل تقوي "تاريخ العنف" في العلاقات بين الجماعات، وذلك إضافة إلي أن إعاقة التقدم الاقتصادي يمكن أن يسهم في تضخيم انكشاف جماعات معينة للظروف غير المناسبة؛ مما يسفر عن حالات متطرفة للأزمات الإنسانية كبيرة النطاق، ونتيجة استغلال العوامل الإثنية والثقافية والدينية غالبا ما يضمن هذا عودة الصراع حتى بتحسن الأوضاع الاقتصادية، ميراث آخر للصراع الممتد توافر الأسلحة (خاصة الأسلحة الخفيفة) التي يمكن أن تسهم في إشعال الصراعات، بتعزيز اللجوء إلى العنف^١.

١ أ.د. السيد عبد المطلب أحمد غانم، أسباب ومصادر العنف والصراعات في الجنوب، ورقة بحثية في مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب، (مصر: جامعة أسيوط: ٢٩-٣٠ مارس ٢٠٠٨)، ص.٣.

تشير إحدى الدراسات إلى أن مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقراره، هي:

- ١- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.
- ٢- عدد الإضرابات العامة .
- ٣- وجود حرب عصابات .
- ٤- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي .
- ٥- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
- ٦- عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة .
- ٧- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
- ٨- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
- ٩- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي .

كما أوضح ان ثمة مؤشرات للصراعات الخارجية والتي تساهم في عدم استقرار النظام السياسي سواء لأن توجهات السياسة الخارجية للدولة مرفوضة من الشعوب أو من المجتمع العالمي أو الحروب والصراعات العسكرية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

اعتقد أنه من المفيد أن أحاول في هذه الدراسة عرض لمجموعة من المحاولات لبناء مقياس للاستقرار السياسي وذلك لتبين حقيقة المفهوم ذاته، وكما أشرت في بداية الدراسة إلى أنه نظراً لتعدد مفهوم الاستقرار السياسي، وكونه يتسم بدرجة عالية من التركيب، فإن ذلك يجعل ثمة صعوبة في المحاولات الخاصة بقياسه ، إلا أن ذلك سيكون مفيداً في تحديد المفهوم ذاته بصورة أكثر إجرائية، ومن هذه المحاولات ما قدمه البروفيسور الاقتصادي محمد يونس الحائز علي جائزة نوبل، حيث كون مقياساً للاستقرار السياسي يتكون من مجموعة من المؤشرات، وذلك علي النحو التالي:

١- استمرارية النظام الحاكم:

1 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621>

ويشير هنا إلى أن ازدياد معدلات تغير الحكومة وبالتالي تغير السياسات يشير إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

٢- عدد الانتخابات العامة التي أجريت في البلاد:

والمؤشر هنا يوضح أنه بزيادة عدد هذه الانتخابات عن المقرر في فترة معينة يشير إلى عدم الاستقرار السياسي.

٣- زيادة عدد الأحزاب السياسية:

ونجد أنه وفقا لهذا المؤشر فإن زيادة عدد الأحزاب السياسية أو التحالفات الحزبية، والتي لديها أكثر من مقعدين في البرلمان يعكس حالة من عدم الاستقرار في الدولة محل الدراسة.

٤- مدي قوة الحزب المسيطر في الدولة:

حيث يتم أخذ عدد مرات تولي حزب الحكومة في الدولة وعدد المقاعد التي يشغلها وذلك كنسب من إجمالي أعضاء المؤسسات التشريعية.

٥- نسبة الإنفاق العسكري:

كنسبة من الإنفاق العام في الدولة ، والقاعدة هنا أن السلام يعد ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي.

٦- درجة المقرطة السياسية:

وهنا يشير المقياس إلى متغيرين رئيسيين الأول خاص بالمشاركة ، والثاني خاص بدرجة التنافسية السياسية وبخاصة فرص الأحزاب الصغيرة في التمثيل بالبرلمان. والمثير هنا أن هذا المقياس يوضح أنه بالنسبة للدول المتوسطة الدخل القومي بين الدول النامية فإن الدرجة الأعلى من المقرطة تعني حالة من عدم الاستقرار السياسي، مع اعتراف واضعي المؤشر بأن ثمة استثناءات قد توجد فيما بين الدول.

٧- درجة التهميش الاجتماعي والسياسي في الدولة:

وهو ما يؤثر بدرجة واضحة في حالة ارتفاعه علي ارتفاع عدم الاستقرار السياسي في الدولة.

كما أشار واضعو هذا المؤشر إلي ما يسمي بدرجة المخاطرة في الحكومة ضمن المؤشرات التي تم طرحها في النموذج^١

وقد وقع هذا المقياس في خطأ التركيز علي استمرار النظام، وإن كان ذلك علي حساب المنافسة السياسية ذاتها، وإن كان قد أصاب عند تناول قضية التهميش كأحد المكونات المهمة لقياس الاستقرار السياسي ، وهو ما يتفق مع هذه الدراسة عند تناول العلاقة بين التهميش والفقر وبين العنف كمظهر لعدم الاستقرار.

وقد يكون من المفيد هنا أن نعرض نموذجاً عالمياً لقياس الاستقرار السياسي، والتعامل مع مصادرة بصورة وقائية، وذلك وفق المنحي الذي تتبناه هذه الدراسة، وهو ما يطلق عليه نموذج تحليلي للتحذير والاستجابة المبكرين ويشار له، وذلك علي سبيل الاختصار، ويسمي (FEWER)

وقد قام بصياغة هذا النموذج مجموعة من الأجهزة والمؤسسات في إطار ما يسمي منتدى التحذير المبكر والاستجابة المبكرة، وكان الهدف وضع نظام تحذير مبكر بمشاركة أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية وغيرهم من الفاعلين، وإحكام بدائل سياسة إستراتيجية لصانعي القرار، الباعث وراء إقامة المنتدى أنه لا توجد نماذج تحذير مبكر تجمع المعلومات من مصادر مختلفة وتعرض في نفس الوقت بدائل محددة للفعل، ومن ثم يجب أن يسمح هذا النموذج بدراسات بنيوية للكوارث والصراعات العنيفة المعقدة.

وقدم النموذج رؤية شاملة للصراعات سواء من حيث أسبابها ومحدداتها أو مقترحات السياسات للتعامل معها في دول العالم المختلفة وقدم مجموعة من المؤشرات المهمة

1 Muhammad Younis, op.cit. , p.205

مثل ما أشار إليه النموذج بأنه مجموعة من العوامل البنوية في تحديد الصراعات وعدم الاستقرار مثل:

الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتضمن محددات مثل:

- ١- انتشار الفقر.
- ٢- زيادة البطالة.
- ٣- التضخم/ عدم استقرار الأسعار.
- ٤- توزيع الأرض.
- ٥- الوصول إلي الضمان/ الرفاه الاقتصادي.
- ٦- تدرج اجتماعي معطن عنه.
- ٧- تفاوتات في الدخل.

محددات أخرى وأشار هنا إلي:

- ١- فشل زراعي.
- ٢- التلوث.
- ٣- كوارث بيئية.
- ٤- سوء الإدارة.
- ٥- التفاوت وعدم المساواة.
- ٦- الفساد.
- ٧- عدم الاستقرار.
- ٨- عدم استقرار الاقتصاد الكلي.
- ٩- عدم رضا عن إدارة شئون الدولة.
- ١٠- توقعات غير مشبعة.
- ١١- يأس عام مرتبط بالعدالة والرفاه الإقتصادي والأمن الشخصي / أمن الأسرة.

واعتبر معدو المقياس أن من مفجرات الصراعات الداخلية:

- ١- عدم الاستقرار السياسي الداخلي، ومن مؤشراتته:
 - أ- تغير التحالفات.
 - ب- اعتقال المشكوك في ولائهم.
 - ج- اعتقال ذوي الدوافع السياسية.
 - د- المراكز/الأيدولوجيات السياسية المسيطرة وأثرها في السلام والاستقرار.
- ٢- سياسات الحكومة، وتؤدي إلي عدم الاستقرار في حالة وجود:
 - أ- سياسات تمييزية.
 - ب- زيادة التوتر بين مساندي النظام وجماعات المعارضة.
 - ج- انتهاكات لحقوق الإنسان مكثفة.
- ٣- التدهور الاقتصادي:
 - أ- زيادة الفقر وغيره.
 - ب- التفاوت الحاد.
 - ج- نقص الغذاء^١.

يتضح من المقياس السابق أنه يحاول ان يقدم صورة شاملة للمصادر المختلفة للصراعات ومسبباته، وقد تضمن العديد من المكونات المختلفة إضافة لما سبق، حيث أنه يقدم رؤية متكاملة ووقائية للتعامل مع الصراعات ، ومصادر عدم الاستقرار سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية علاوة علي الجوانب المؤسسية الخاصة بالأداء الحكومي.

كما يوجد تصنيف وفقا لمؤشرات الاستقرار السياسي نجد فيه أن دول الحضارات الغربية، وكذلك أمريكا الشمالية تنسم نسبيا بالاستقرار العالي، ونجد أن بلدان أمريكا

١ د. السيد عبد المطلب أحمد غانم، مرجع سابق، ص.ص. ٣٢-٣٦.

اللاتينية وشرق آسيا تأتي في مرتبة متوسطة في حين أن البلدان الإسلامية، والقارة الأفريقية تأتي في مرتبة متأخرة في هذا المقام¹.

نخلص من العرض السابق إلي أن عدم الاستقرار السياسي رغم تعدد مسبباته إلا أن السياسات العامة التي تتخذها الحكومات في كثير من الأحيان هي المسؤولة عن تهديده أو علي الأقل عدم تحقيقه ، حيث أن النظرة التحليلية للحكومة بالمفهوم الواسع أي السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية تحدد مسؤولياتها في إشباع احتياجات الأفراد وأنها من خلال سياساتها تحدد من يحصل علي ماذا ومتي وأين وكيف؟، وأن نتاج حسن التخصيص وجودة أداء السياسات الحكومية وتلبية احتياجات المواطنين يحدد مدي الاستقرار الذي تتمتع به دولة ما. فإذا نظرنا إلي القارة الأفريقية، والتي تعد من أكثر قارات العالم معاناة من عدم الاستقرار منذ تسعينيات القرن العشرين نجد أن مسببات عدم الاستقرار تنحصر في الصراع علي السلطة والثروة، ومن ذلك مشاكل السودان جنوباً وفي دارفور والتي وصلت حد الحروب الأهلية نجد أن السبب يتمثل في سياسات حكومات الشمال المتعاقبة ، وعدم عدالة السياسات العامة في إيلاء الاهتمام الكافي بالمناطق المشار إليها مما أدي إلي حمل سكانها السلاح في وجه حكومتهم. ولاشك ان حوكمة سياسات التنمية ومواجهة مشكلات مثل الفقر والتهميش وإتاحة الدور لكل القوي السياسية والمجتمعية للمشاركة في وضع السياسات ، أو علي الأقل أن تقوم بالمشاركة في المناقشات الأولية الغير فنية الخاصة بها يسهم إيجابا في تحقيق الاستقرار.

وتجدر الإشارة إلي أنه من الأفضل التعامل مع عدم الاستقرار السياسي من خلال منظور بعيد المدى يتحري المنطق الوقائي في التعامل مع التهديدات ومسببات عدم الاستقرار، وذلك من خلال أليات الإنذار المبكر، وتفعيل أليات مواجهة الأزمات الجماهيرية، وعدم إهمال مطالب وألويات المواطنين، ولاشك أن توسيع قاعدة

1 Jan Erik Lane,op.cit,p.68

المشاركين في صنع السياسات وتطبيق مبادئ وأسس الديمقراطية في النظم السياسية يكون لازماً من أجل ترسيخ الاستقرار السياسي حيث يؤدي إلى رشادة القرارات وحوكمة السياسات، ويزيد من رضا المواطنين عنها، ونجد أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت فاعلاً مهماً في هذا السياق يجدر توظيفه وإشراكه، وليس استبعاده.

المحور الثاني : السياسات العامة ما بين الرؤي الحكومية وأفاق العمل الخيري.

سأحاول بشكل موجز في إطار ما يخدم أهداف الدراسة أن أعرض بوجه عام لبعض محاور السياسات العامة مع أخذ في الاعتبار حقيقة أن هذه الدراسة ليست دراسة تفصيلية في السياسات العامة. وتجدر الإشارة إلي أنه توجد العديد من الجهات والمؤسسات التي يناط بها صنع السياسات العامة ، وهي تلك السياسات التي ينبغي أن تعبر عن الصالح العام ، والتي يفترض لجودتها أن تشارك فيها جميع المؤسسات في الدولة، وهي ما تعد ضمانات أساسية للاستقرار السياسي، حيث أن مسببات وعوامل عدم الاستقرار تنشأ في ظل السياسات العامة التي تغفل الصالح العام، وتهمل مبدأ المشاركة، وهو ما اتضح في التناول السابق لمفهوم ومحددات ومؤشرات الاستقرار.

يوجد تعريف للسياسات العامة يمكن اعتباره تقليديا يحددها بأنها "الطرق التي يتم الحكم بها ، وأنها تكون للتعامل مع قطاع أو مجال محدد حيث أن هناك سياسة تعليمية، وسكانية، وأخرى بيئية ... الخ " ويشير أصحاب التعريف السابق إلي أن المواطن العادي يهتم بالسياسات العامة في إطار أنه يعرف ما تنوي الحكومة فعله أو تقول أنها ستفعله ، إلا أن ثمة اهتمام أقل لديه بما إذا كانت ستفعله أو التحقق من ذلك في الواقع^١ ، إلا أنني أعتقد أن ذلك المفهوم قد تغير ليضع قدرات اكبر لدي المواطن علي متابعة السياسات العامة والتعرف علي مشكلاتها ، والتحقق من الأداء الحكومي والتزام مؤسساتها بما تم إعلانه في ظل التحولات في نظم المعلومات والاتصالات.

١- أن السياسات يجب أن تتضمن نوعا من التناسق والتفاعل بين أطراف متعددة

وأنه عند وضعها لابد من مراعاة التفاعلات والاتصالات بين من يضعونها ومن ينفذونها، وكذلك من يتعاملون معها أو مستهدفين بها ونرغب أن تحظى برضاهم، وأنه لابد من تنظيم التفاعل بين جميع العناصر سالفه الذكر .

١ د. أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة والإدارة ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣) ، ص ٨٧ - ٨٨ .

٢- تتسم بالهيراركية

حيث نجد أن الحكومة بها إدارات وفروع كثيرة ولكن هناك نقاط محددة لوضع السياسات والقرارات ، وهي تشبه الجهاز العصبي المركزي ، والذي يحرك بقية الأطراف في الحكومة ، أو جهاز سلطوي يصدر قرارات من أعلى إلى أسفل .

٣- السياسات أدواتية

بمعنى أنها تسعى لتحقيق أهداف معينة أو للتعامل مع مشكلات بعينها، وبالتالي فهي تعبر عما تنوي الحكومة عمله، ومن ثم فيجدر أن تكون علنية أو منشورة^١

المشاركون في عمليات صنع وتحليل وتقويم السياسات العامة:

تتعد المؤسسات والجهات التي تشارك في العمليات المختلفة للسياسات العامة إلا أنه يمكن القول بوجود عدة شروط للأطراف المشاركة، والتي يمكن أن تتوافر جميعها أو بعضها عند السماح لطرف ما بالمشاركة في صنع السياسات العامة ، ومن هذه الشروط :

١- العلم والخبرة في مجال السياسة العامة التي يتم صنعها .

٢- امتلاك السلطة أو الوجود في موقع محدد يسمح بذلك .

٣- الانتماء للجماهير أو القطاعات التي تستهدف من هذه السياسات .

وتتباين المؤسسات التي تشارك في السياسات العامة بمراحلها المختلفة، حيث نجد مؤسسات حكومية مثل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكذلك مؤسسات الإدارة العامة المختلفة التابعة للسلطة التنفيذية، ومن القطاع الغير حكومي نجد مؤسسات مثل الأحزاب، والجمعيات الأهلية، وجماعات الضغط والمصالح، والنقابات، والصحف ووسائل الإعلام الغير حكومية، وذلك بالإضافة إلي الرأي العام، ومن المسلم به أنه كلما اتسعت قاعدة الجهات المشاركة في صنع وتقييم السياسات كلما اتجهت إلي

1 -H.K. Colebatch, Policy (Buckingham : Open University Press, 1998)

الرشادة وتلبية الاحتياجات المجتمعية. وأعرض في نهاية هذا المحور تفصيلاً للأليات المقترحة لمشاركة مؤسسات العمل الخيري في صنع السياسات في ضوء واقع المجتمعات الإسلامية والعربية.

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من الوظائف، والأخذة في التزايد في ظل مجموعة من الحقائق بشأن حدود العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، والتي نركز منها في هذه الدراسة علي مؤسسات العمل الخيري، إلا أنه بات من المؤكد أن ثمة العديد من الاعتبارات التي تحفز علي إعادة رسم العلاقة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير حكومية سواء العالمية أو المحلية، ومن بين هذه الدوافع إعادة التفكير العالمي في حدود دور الحكومات ، وكذلك السياسات العامة المتبعة في العديد من البلدان، وتأثير هذه السياسات علي الاستقرار السياسي فيها، والبحث عن ترشيدها بضم فاعلين جدد يساهمون في صنعها وتنفيذها، وتحليلها وتقييمها، ومنهم مؤسسات المجتمع المدني.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن الدول العربية والإسلامية بصفة خاصة ودول الجنوب بوجه عام تحتاج إلي إعادة النظر في سبل وسياسات إدارة شئون تلك المجتمعات بإفصاح المجال للقطاع الغير حكومي، والحد من سيطرة وتسلط الحكومات علي جوانب الحياة المختلفة في هذه الدول والمجتمعات، حيث تشخص إحدى الدراسات ذلك بصورة جلية بأن تحقيق الاستقلالية أو التوازن في علاقة الدولة بالمجتمع بحيث لا يحدث تغول وتشرس من الدولة على المجتمع وتقوم بإفلاسه وإضعافه لصالح تضخيم قوتها وتعظيم سيطرتها. والملاحظ أن الدولة في العالم العربي قد توحشت على المجتمع وسلبته تدريجياً مختلف قواه وفعالياته وفي نفس الوقت أثقلت كاهلها بكل شيء، فأدى ذلك إلى فشلها وعدم قدرتها على أداء أدوارها الطبيعية، أو الأدوار التي سلبتها المجتمع فسارعت إلى علاج الفشل بتضخيم القوة وتعظيم السيطرة وسلب المجتمع المزيد من قوته فدخلت بذلك في حلقة مفرغة من الفشل، فالمزيد من السيطرة، فالفشل المؤدي إلى

الضعف، فالمزيد من القوة، فالمزيد من الضعف، وهكذا في حلقة مفرغة لم يكن لها من نتائج سوى فشل مشروعات التنمية المتوالية عن تحقيق أهدافها، أو تدهور الدولة كدولة، مثل حالة الجزائر أو إهدار طاقاتها كحالة مصر والسودان وسوريا وتونس وغيرها¹.

وقبل أن أتناول الوظائف المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني، مع التركيز علي مؤسسات العمل الخيري كنمط من هذه المؤسسات أود تناول المفهوم ذاته، حيث أنه يسهم في تحديد وظائفه، **ومن تعريفات المجتمع المدني ومؤسساته** أنها تلك القوى السياسية والاجتماعية والحزبية والنقابية الحية والفاعلة والنشطة في المجتمع التي تعمل في إطار ثقافة الحرية والحوار والتسامح والسلام².

وفي تعريف موجز يحدد اجتهاد أن مؤسسات المجتمع المدني هي المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الوسط الاجتماعي وبموجب الأهداف التي أعلنتها والمتسقة مع الخط العام الإنمائي للمجتمع³

وتعرف المؤسسات الخيرية بأنها عبارة عن منشآت تنشأ بتخصيص مال مدة معينة أو غير معينه لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية أو أي عمل آخر من أعمال البر أو الرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون أن تقصد أي ربح مادي. ويكون إنشائها بسند رسمي أو بوصية. والحافز الرئيسي لنظم الرعاية الاجتماعية في الإسلام، يعتمد على العاطفة الدينية حيث يشعر المتصدق أو المانح بالتزامه نحو مساعدة المحتاجين وهذا هو السبب في أن الأعمال الخيرية كانت أول مجال من مجالات العمل غير الحكومي في شكل أوقاف ومؤسسات خيرية.. الخ. ويعد ظهور المؤسسات الخيرية حديث نسبياً. ونجد أنه

د.نصر عارف: مفهوم التنمية.. إعادة الاعتبار للإنسان، في: 1

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649217770&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout 25Augst 2009

2 <http://www.dctcrs.org/s6192.htm>

3 <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=11799>

من الخصائص المهمة لهذه المؤسسات أن مساهماتها وأعمالها تقوم على العديد من القيم التي لا تعرف الحدود، قيم لا تعرف تميزاً على أساس التطور/ التخلف، الجهل/ المرض ، الفقر/ الغنى ، حيث تقوم هذه المؤسسات بمساعدة أفراد المجتمع عند المصائب والمحن، كما أن هذه المؤسسات الأهلية استمرت طوال العقود تبذل كل جهد فكري ومادي لبناء الجسور والمدارس والمستشفيات ، بهدف حماية إنسانية وكرامة أفراد المجتمع ضد الجهل والمرض والجوع وتنمية الفكر البشري بالثقافة والعلوم والمعرفة^١.

أعتقد أن ما سبق يؤكد مسألة الاستمرارية الخاصة بهذه المؤسسات، ومواجهة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الغير حكومية ألا وهي مسألة عدم توفر التمويل اللازم لأنشطتها ومشروعاتها، علاوة على أن نبل الغاية، وانخراط القائمين بالأعمال الخيرية في إدارة هذه المؤسسات غالباً ما يحسن من مستويات الأداء، ويحد من الهدر والفساد الذي قد يعيب ممارسات المؤسسات الحكومية في مجالات صنع وتنفيذ السياسات.

أما فيما يتعلق بتصنيف مؤسسات المجتمع المدني فإنه يتم وفقاً لمعايير مختلفة سواء على أساس مجال العمل، أو الترتيب الزمني وظروف النشأة، أو تبعاً للأهداف والغايات، ولكنني سأسعى قدر الإمكان عند تناول تلك التصنيفات على الاختيار بينها بما يخدم هذه الدراسة.

يمكن القول بوجود ثلاثة اتجاهات رئيسية في دراسة مؤسسات المجتمع : الأول تمثل في توصيف مؤسسات المجتمع المدني في التجربة الخاصة بأمريكا اللاتينية ، ودول أوروبا الشرقية، وتم النظر فيها إلي مؤسسات المجتمع المدني على أنها أداة لإعادة

١- د. راشد بن محمد أبا الخيل ، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "المدينة والمسنون .. دور المدن والبلديات في رعاية المسنين" ، التي ينظمها المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية، القاهرة ٢٠-٢٢ فبراير ٢٠٠١، ص.ص ٧-٨ .

تنظيم المجتمع بعدما تم اكتشاف أن تغيير الدولة والنظم الحاكمة أضحى امرا صعبا، وبالتالي السعي نحو تغيير العلاقة بين الدولة والمجتمع ، أما التوجه الثاني: وهو ما يسمى بتوجه الليبرالية الجديدة أو المؤسسات الغير هادفة للربح والتي يطلق عليها

. None Profit Organizations NPOs

وظهر هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية، في الثمانينات من القرن العشرين باعتبار أنها مؤسسات ليست تابعة للدولة أو مؤسسات الأعمال ، ولكن ذلك يساعدهما في أداء المهام، وهو ما يعود إلي أفكار أليكس دي توكفيل والمناداة بإنشاء الاتحادات وكيانات المواطنين، والسعي نحو التقليل من دور الدولة.

ويؤكد التوجه الثالث علي مسألة الخصوصية الثقافية ومن ثم يركز علي البني الاجتماعية والثقافية والدينية المختلفة في المجتمعات ويحاول الخروج من أسر المنظورات الغربية ، ويسعي إلي جمع كافة الكيانات التي تؤدي مصالح عامة، وتمثل تجمعاً للأفراد قد تتباين الأسس التي بني عليها. ١

ونجد أن الاتجاه الثالث يمثل الاتجاه الأقرب إلي الصحة من وجهة نظري، ويعود ذلك بصفة أساسية إلي أن العديد من المؤسسات الفاعلة قد لا ينسحب عليها التوجهين الأول والثاني، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية ودول الجنوب بوجه عام حيث نجد مؤسسات تقوم علي روابط قبلية أو دينية أو لغوية وتؤدي أدوار ووظائف مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ولكن في إطار خصوصيتها المجتمعية و الثقافية.

ويشير تصنيف آخر قدمه تقرير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلي أن عدد المنظمات الغير حكومية العبر قومية تنامي من مائة منظمة في بداية التسعينيات من القرن العشرين إلي ما يقرب من خمسة آلاف بنهاية عقد التسعينيات، وأنها يمكن أن تقسم إلي

نوعين رئيسيين:

1 http://en.wikipedia.org/wiki/Civil_society

الأول في دول الشمال الصناعية والتي اهتمت بقضايا البيئة والتغير المناخي، والتنمية، والديون المفروضة علي دول الجنوب، وكذلك مراجعة سياسات المنظمات العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وتستخدم في ذلك آليات مثل تجميع المعلومات ونشرها، وعقد المناقشات والمناظرات، وممارسة النقد وهو ما جعل الحكومات والقطاع الخاص علي مستوي العالم محل مساءلة عما يقومون به من أعمال.

ويتسم النوع الثاني من مؤسسات المجتمع المدني وفق هذا التصنيف بأنه متواجد في الدول النامية ويعمل علي المستوي المحلي لسد عجز الحكومات في الوصول إلي فئات معينة في المجتمع، وثمة توجه من جانب دول الشمال ومنظمات المجتمع المدني بها، والمنظمات العالمية لتشجيع هذه المؤسسات وتقوية دورها، ونجد أن ثمة اتجاهًا قويًا لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في المفاوضات بشأن العديد من القضايا الخاصة بحوكمة العالم، ولكن المسألة تثير تساؤلاً مهماً وهو أي هذه المنظمات الذي سيتم اختياره وإشراكه كمثل المنظمات الغير حكومية علي مستوي العالم، وما هي القضايا التي ستثار معها، وكذلك التعامل مع اعتبار الدول أن إشراك المنظمات الغير حكومية يمثل مساساً بسيادة الدولة وإضعافاً لها ١ .

وتشير معظم الدراسات إلي أن هذه التنظيمات تتيح للمواطنين التنفيس عن رغباتهم المكبوتة، فضلاً عن أنها تعكس حالة التعدد والتنوع في المجتمع وتساعد علي إظهارها بصورة شرعية وسلمية، ومؤسسات المجتمع المدني مفيدة للمجتمع والحكومة لجهة أنها تقدم خدمات لشرائح محددة في المجتمع، ولجهة أنها تسد بعض الثغرات الناشئة عن عجز الحكومة في تغطية الكثير من الخدمات ٢ .

1 - Ngaire Woods, Accountability in Global Governance, New York: Human Development Report office, Occasional papers,21/2002) p.13.

2 - [Http://www.almotamar.net/news/23380.htm](http://www.almotamar.net/news/23380.htm)

كما تتباين أهداف مؤسسات المجتمع المدني وتتعدد حسب المجتمعات التي نشأت فيها والسياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعمل فيها ، ونجد أن من بين الاجتهادات في هذا الصدد من يحدد الأهداف في: -

- ١- دعم مشاريع وخطط التنمية الشاملة والمستدامة، بحيث تكون شريكاً للدولة في تنفيذها ومراقبة حسن إداؤها ورصد الانتهاكات والخروقات التي تعترضها.
- ٢- اقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها إلى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات.
- ٣- السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة ومن دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو المذهب أو الجنس أو المنحدر الاجتماعي أو غير ذلك.
- ٤- العمل على بناء قدرات الافراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم؛ ليسهموا في مجتمعاتهم وفي مؤسساتهم المهنية والنقابية للدفاع عن مصالح منتسبيها وعن مصالح المجتمع ككل.
- ٥- تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتكافل والتعاون والمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية^١

1 - <http://naqed.info/forums/lofiversion/index.php/t8049.html>

أدوار مؤسسات العمل الخيري في مراحل وعمليات السياسات العامة

توجد أربع عمليات أساسية عند تناول السياسات العامة تتمثل في :

١- صنع السياسات العامة :

وتتضمن تحديد المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع، وترتيب الأولوياتن وطرح الحلول والبدائل ودراستها، ثم اختيار البدائل الأنسب وصياغة السياسات في ضوء طبيعة المجتمع ومتغيرات البيئة الداخلية والخارجية، ومحصلة لتفاعل القوي المجتمعية والسياسية والمؤسسات المختلفة.

٢- تحليل السياسات العامة:

ويتم في هذه العملية إجراء نوع من الدراسة والتقييم لعمليات صنع السياسات وتنفيذها، وتحري الحقيقة حول الاعتبارات والدوافع في صنع السياسات ، ومدى حرص المؤسسات المسؤولة عن السياسات العامة علي اتباع قواعد تحكم رشادة هذه السياسات مثل توظيف إمكانات وموارد المجتمع، والسعي نحو الصالح العام دون هيمنة فئة أو نخبة معينة علي مراكز صنع السياسات ، والحرص علي استكشاف واستطلاع رؤي المجتمع ومؤسساته وتلبيتها كلما كان ذلك ممكنا، وإعادة بحث كافة عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة. ونظرا لأهمية هذه العملية فإن ثمة حرص علي حسن اختيار المؤسسات القائمة بها وحيادها عن أية تأثيرات تؤدي إلي تحيزها، وتحري الدقة عند تحليل هذه السياسات .

٣- تنفيذ السياسات العامة:

ويتم في هذه العملية وضع الخطط التفصيلية لعمليات تنفيذ البرامج والمشروعات التي تبنتها السياسات العامة، والبحث في القضايا الخاصة بالجهات المنفذة ، وخطط التنفيذ سواء في جوانبها المالية أو الزمنية أو معايير وشروط التنفيذ، ويضاف إلي ذلك عمل ما يسمى بخطط المتابعة والرقابة علي عملية التنفيذ، وتحديد المؤشرات التي ستطبق في

المتابعة والرقابة سواء علي التوقيتات أو الإنفاق المالي أو معايير الجودة الخاصة بتلك المشروعات والبرامج المتضمنة في السياسات.

٤- تقويم السياسات العامة:

ويتم في هذه العملية التأكد من مردود السياسة والآثار التي نتجت عنها علي المجتمعات المستهدفة بها ، ومدى قدرتها علي تحقيق الأهداف المرجوة منها سواء القصيرة أو البعيدة المدى، كما يوجد ما يسمى بقياس الأثر في عملية تقويم السياسات وتتم علي مدى زمني أطول نسبيا.

كما يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي مجموعة من الوظائف المهمة مرتبطة بصنع السياسات العامة أعرضها فيما يلي قبل أن أقدم مقترحا لدور مؤسسات العمل الخيري في صنع السياسات العامة منها، وهناك اجتهاد يحددها في:

- أ- وظيفة تجميع المصالح للمواطنين في المجتمع.
- ب- حسم وحل الصراعات وتقوية التضامن الجماعي.
- ج- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع الحياتية للمستفيدين من أنشطتها ومشروعاتها ودعم المشاركة السياسية بتوفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يدعم التطور الديمقراطي
- د- إفرار القيادة الجديدة من بين أعضائها ونشطاء المجتمع باكتشاف القدرات وتنمية المهارات
- هـ- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية تتضمن قيم التسامح والالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، والمبادرة^١

1 - <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=35061>

وبناء علي ماسبق فإن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تكون بمثابة نموذج لحسن إدارة المؤسسات ، وبخاصة العاملة في مجالات تقديم الخدمات والسلع العامة، وكذلك تعديل الثقافة العامة السائدة في المجتمع سواء علي مستوي القيم أو العادات والسلوكيات السائدة في المجتمع بما يخفف من حدة التوترات فيهن ويسهم في إدارة وحل العديد من الصراعات التي تنشأ فيه، كما أنها تسهم بصورة فعالة في دعم الديمقراطية سواء علي مستوي القيم أو الممارسات.

وفي دراسة لواقع الدول بوجه عام نجد ثمة اتفاق علي كون تنظيمات المجتمع المدني أصبحت شرطا للحديث عن الحرية والمساواة والعديد من قيم الديمقراطية الأخرى، وفي الوقت الذي يتزايد فيه دور الدولة في حياة الأفراد فإننا نجد نوعا من تقسيم العمل يؤكد علي أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في إعادة توزيع الثروة، بل بات من المسلم به ان أن وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية يتيح نوعا من الرقابة علي سلطة الدولة ١ .

وتجدر الإشارة إلي أنه تزداد أهمية المجتمع المدني ومؤسساته في التطور الديمقراطي، وصنع السياسات العامة الرشيدة لما يقوم به من دور في:

- ١- تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم.
- ٢- مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افتقارهم.
- ٣- دوره في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وثقافة الإعلاء من شأن الوطن.
- ٤- التأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة. ٢

1 - http://en.wikipedia.org/wiki/Civil_society

2 - <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=35061>

يمكن القول بأن ثمة مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها في مواجهة المشكلات ، والتي يمكن أن تمارس منظمات المجتمع المدني دورا مهما فيها، ولاشك أن مشكلة الأيدز تعد واحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع العالمي، وتهدد الاستقرار السياسي والتنمية في العديد من بلدان الجنوب، وبخاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء ، وتركز استراتيجيات وبرامج المواجهة علي توظيف مؤسسات المجتمع المدني في إطار الشراكة مع المؤسسات الحكومية المحلية، والمنظمات العالمية في كافة مراحل صنع وتنفيذ البرنامج، سواء بنشر الوعي بالمشكلة أو تشجيع النقاشات العامة حول الأيدز وتحديد الفئات المستهدفة وبخاصة في المناطق الريفية وكسب التأييد من المؤسسات المحلية في المجتمع، وتحديد أسباب المشكلات، وكذلك متابعة الآثار الناتجة عن البرامج والمشروعات المنفذة داخل الدول، وقياس النتائج^١.

ونجد أيضا أنه في إطار التوسع في دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقويم السياسات العامة و تقديم الخدمات المطروحة ضمن هذه السياسات فإنه قد تزايد في الآونة الأخيرة دور هذه المؤسسات، وبخاصة في ظل تطبيق اللامركزية وإتاحة الدور الأكبر للمجتمعات المحلية ، كما أن المنظمات الغير حكومية أصبحت تقدم خدماتها للملايين في مجالات الصحة والتعليم ، وتوفير فرص العمل، وكذلك دعم حقوق المواطنين إلي الحد الذي أدى إلي تأكيد متزايد علي مقولة أنه لا يمكن الحديث عن التنمية أو الفقر أو المساواة إلا من خلال مناقشة دور مؤسسات المجتمع المدني. فيكفي أن نعلم أن نصف الخدمات الصحية في كينيا تقدم من خلال هذه المؤسسات، وأن

1 - Sabine Isabel Michiels , Strategic approaches to HIV prevention and AIDS mitigation in rural communities and households in Sub-Saharan Africa in collaboration with The Extension, Education and Communication Service (SDRE) Research, Extension and Training Division, April 2001.

ما يقرب من مليون مشروع صغير للنساء في الهند تم تمويلها من خلال قروض قدمتها مؤسسات مجتمع مدني ١.

ويمكن القول أنه في ظل التطورات العالمية الراهنة نجد أن بعض الآراء تؤكد أن تنامي المنظمات التطوعية الغير هادفة للربح نتج عن طلب عالمي متزايد لدور هذه المؤسسات في مواجهة فشل الحكومات في تقديم السلع والخدمات، وكذلك نظام السوق المطبق عالميا، كما أنها تمثل نوعا من المبادرة الاجتماعية في الدولة ذاتها لمواجهة مشكلات المجتمع الي يعيش فيه المواطنون الذين يقدمون هذه المبادرات ٢.

مؤسسات المجتمع المدني والمساءلة

لا يستطيع أن ينكر المتابع لتطور ما يسمى بحركة المجتمع المدني العالمي الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تعديل السياسات العالمية والمحلية لتتسم بدرجة أكثر من الرشادة، وبخاصة في المجال التنموي، حيث أصبحنا نجد ان هذه المؤسسات تثير القضايا الأكثر تهديدا للبشر في العالم ، وفي ذات الوقت تقوم بدور المدافع عن عدالة السياسات العالمية وجعلها أكثر موالاة للفقراء واصبحت بمثابة الصوت المعبر عن الضمير الأخلاقي العالمي ، وذلك في ظل انحياز واضح للسياسات المحلية والعالمية لمصالح النخب ذات النفوذ والتأثير علي صانعي ومتخذي القرار وطنيا أو عالميا وفي ظل تشابك وارتباط مصالح تلك النخب مع مراكز السلطة. ولاشك أن اعتبار منظمات المجتمع المدني أحد الجهات القائمة بالمساءلة علي المستوي العالمي يمثل أمرا ضروريا وحيويا لتحقيق الحكم الرشيد في العالم وتحسين السياسات العامة،

1- Sarah Michael, The Role of NGOs in Human Security, Hauser Center for nonprofit organizations and Kennedy School of Government, Harvard Univ. 2002, p.3.

2- Brian E.Dollery and Joe Wallis, The Political Economy of the Voluntary Sector, (UK: Edward Elgar publishing limited,2003),p.7

فهي تملك القدرة والصلاحية، وتملك شيئاً آخر في غاية الأهمية ألا وهو الحياد والمصداقية والسعي للصلح العام.

وقد أكد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة علي ما ذكرته بتأكيد أنه المختصين بالمساءلة علي مستوي العالم هم الدول والحكومات، والقطاع الخاص، والخبراء المستقلين ووالمنظمات العالمية، ومنظمات المجتمع المدني^١.

وتزداد أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في المساءلة حيث لا بد من الاعتراف بحقيقة مفادها أنه في الوقت الذي يزداد فيه الدعم للديمقراطية علي مستوي العالم إلا أن ثقة المواطنين في ممثليهم وفي المؤسسات السياسية تنقلص لصلح مؤسسات المجتمع المدني ففي الوقت الذي لا يقبل المواطنين علي عضوية الأحزاب السياسية وينخفض تصويتهم في الانتخابات فإن عضوية هذه المؤسسات الطوعية تزداد، حيث يوجد ثمة نوع من الثقة في هذه المؤسسات واعتبارها معبرة عن الروح الأخلاقية العامة في المجتمع^٢.

انطلاقاً مما سبق، ومن خلال الخبرات والأمثلة التي أوردتها للدلالة علي الإمكانيات والقدرات التي تملكها مؤسسات المجتمع المدني، نجد أن مؤسسات العمل الخيري باعتبارها نمطا فاعلا لهذه المؤسسات في الدول العربية والإسلامية، وكونها إفرزا لخصوصية هذه المجتمعات، فإنها يمكن أن تقوم بالعديد من الوظائف والأدوار في إطار السعي نحو حوكمة السياسات العامة في هذه الدول ، وهو ما يؤثر إيجاباً في دعم الاستقرار السياسي في هذه البلدان بتحسين السياسات، وزيادة رضا المواطنين عنها وتحقيق المساءلة، ومن ثم زيادة شرعية حكومات الدول المختلفة، وذلك من خلال:

1 - Ngaire Woods, Accountability in Global Governance, New York: Human Development Report office, Occasional papers, 21/2002) p.13.

2 - Mary Khador, Civil Society and Accountability, a back ground paper for UNDP Human development Report 2002, New York: UNDP publications, 2002, p.2.

١- تحديد مشكلات المجتمعات المحلية وأولوياتها، وذلك من خلال دعم المشاركة الشعبية في هذه السياسات، وهو ما يؤثر إيجاباً من حيث وضع المواطن كأولوية حقيقية عند صنع السياسات العامة، ومن ثم ففقدرة هذه المؤسسات علي الوصول والتعامل مع المجتمعات المحلية تمثل إمكانية ومورداً لايجدر بالحكومات وصانعي السياسات العامة الاستغناء عنه، وثقة المواطنين التي استطاعت هذه المؤسسات كسبها تؤهلها بالفعل لممارسة دور المؤسسات الوسيطة بين الحكومة والمجتمع، ويمكن في هذا الإطار توظيف برامج و آليات مثل التخطيط بالمشاركة وتحديد الأولويات المحلية ودعم اللامركزية ، وتنمية الموارد البشرية المحلية، وهي مجالات نجحت فيها مؤسسات المجتمع المدني إلي حد بعيد، بل أنها كانت سابقة للحكومات في هذا المجال من خلال حرية الحركة وتوافر الإرادة وإمكانات التنفيذ.

٢- المساهمة في دعم قيم ومبادئ الحوكمة أو الرشادة في صنع السياسات العامة مثل: العدل، والشفافية، والمساواة، والمشاركة وسيادة القانون والقواعد المنظمة لحقوق وواجبات البشر، ومراعاة الصالح العام. ويعد الدور المحوري في هذا السياق هو قيام هذه المؤسسات بالمساءلة للمؤسسات الحكومية ن ولاشك أن التعبير عن رؤي المواطنين بشكل منظم يعد إسهاماً أساسياً في هذا المجال، ويعطي ثقلاً مطلوباً لدور الشعوب في عمليات السياسات العامة.

٣- قيام مؤسسات العمل الخيري بدور المؤسسات البحثية ومراكز التفكير من خلال إنشاء آليات علمية داخل هذه المؤسسات تقوم بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لصانعي القرار وتقديم المقترحات لصنع السياسات العامة، وهو ما يوفر إمكانية لقيام هذه المؤسسات بجذب خبراء في تحليلها وتقويمها وعقد المنتديات وحلقات النقاش ، وهو الدور الذي تقوم به بعض الوقفيات البحثية في العديد من الدول الأوروبية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- خبرات مؤسسات العمل الخيري في تمويل وإدارة المشروعات التنموية تؤهلها بلاشك للمساهمة في تنفيذ برامج ومشروعات ضمن السياسات العامة في العديد من البلدان، وهو ما يقتضي نوعاً من التنسيق مع الحكومات حتى تساهم في إطار خطة متكاملة أو مكون لقطاع محدد من قطاعات السياسات العامة (تعليم.. صحة.. إسكان..)، وبما يخدم الأهداف والغايات الوطنية للدول.

المحور الثالث : دور القطاع الخيري في التنمية ودعم الاستقرار السياسي

تعد العلاقة بين التنمية والاستقرار السياسي واحدة من القضايا المثارة ليس في دول الجنوب فقط، وإنما علي مستوي العالم حيث أننا نجد أنه رغم تزايد معدلات التنمية العالمية، وضخامة الإنجازات التي تحققت عالميا من محاصرة التهديدات العالمية مثل الحروب والأمراض والاكتشاف المبكر لمشكلات البيئة وتوفير العديد من وسائل وسبل الرفاهية البشرية إلا أن العالم لازال يواجه تحديات أكبر لعل من أهمها توازن التنمية أو وجود ضمير وأخلاقيات عالمية تكبح التصرفات الغير محسوبة لبعض مؤسسات القطاع الخاص أو حتي النظم الحاكمة في البلدان المختلفة ، ومن ثم تمثل مسألة العدالة في التنمية والسعي نحو المساواة بين البشر، والحد من مسببات ظواهر مثل الحروب الأهلية والإرهاب وانتشار العنف، إحدى القضايا المطروحة لتحقيق الاستقرار في العالم ، وكذلك علي مستوي الدول .

وأود الإشارة في هذا السياق إلي أن حجم المشكلات العالمية في ازدياد مستمر حيث أبانت بعض الدراسات أن من الخصائص السائدة في هذه الفترة في تطور النظام العالمي بأبعاه المختلفة:

- ١- أن العالم يتسم حاليا بسيطرة المراكز.
 - ٢- أن التطور التكنولوجي أدى إلي تزايد البطالة.
 - ٣- سياسات الخصخصة أدت إلي ارتفاع حاد في الأسعار.
 - ٤- زيادة الكوارث البيئية كما تظهر مؤتمرات الأرض ١
- وتؤدي السمات سابقة الذكر إلي ازدياد التهديدات بعدم الاستقرار سواء في الدول المهمشة أو في القطاعات الأكثر معاناة في دول العالم ، حيث يمكن ان يؤدي هذا إلي

١- د.محمد خاذر المجالي، المؤسسات الخيرية ودورها في تنمية العلاقات الدولية و التواصل الحضاري، ورقة مقدمة غلي مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، (دبي: دائرة الشؤون الإسلامية، ٢٠-٢٢يناير ٢٠٠٨، ص.٩.

تغذية العنف من جانب الفئات المهمشة والفقيرة. ويعد العنف بوجه عام، والعنف السياسي بصورة خاصة من المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بعدم الاستقرار السياسي، وأحد التداعيات السلبية لعدم توازن التنمية، ويعد الفقر والتهميش من مسبباته الرئيسية، ومن ثم سأعرض سريعا لمفهوم العنف قبل التطرق إلي مؤشرات ومحددات عدم الاستقرار السياسي:

ويعرف العنف بوجه عام بأنه "سلوك ظاهر يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات" ١ .

وتجدر الإشارة إلي إحدى الصور التي ستتناولها الدراسة وهو العنف السياسي ويعرفه البعض بأنه " كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة أو الذين يشغلون مراكزه - أو ينفذون سياساته" ٢ .

كما يعرف أيضا بأنه يعني " فعل من أفعال العنف أو التهديد به وينطوي علي سمات معينة غير رمزي لأن له مغزى أوسع منه في ذاته ويستهدف التأثير علي السلوك السياسي" ٣ ، ويصدر عن المهمشون والمناطق العشوائية صور ومظاهر متنوعة من العنف سواء أكان عفويا، أو طائفيا، أو مأجورا، أو الجماعات المتطرفة والإرهابية، أو مايسمي بالعنف الجماهيري ٤ .

١- د. قدرى حفي ، حول العنف السياسي : رؤية نفسية ، في : نيفين مسعد ، محرر ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥)، ص ٤٢ .

٢- د. علي ليلة ، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي ، في ، نيفين مسعد ، محرر ، مرجع سبق ذكره، ص. ٦٤ .

٣- حمدي البصير، حالات العنف في المحليات ، في : السيد عبد المطلب غانم ، محرر ، السياسة والنظام المحلي في مصر، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٥٠٩ .

٤- لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلي: د.جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر، (القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٨)، ص ص.١٠٣-١٢٠

وتبعاً لذلك نجد أن اليأس والإحباط، والشعور بالظلم وعدم العدالة من المسببات الأساسية للعنف، وتزداد صعوبة المسألة هنا عند النظر إلى ما شهده العالم من ثورة الاتصالات وحالة الإنكشاف العالمية ومن ثم ثورة التطلعات المتزايدة للمواطنين، وتحميلهم السلطة السياسية الحاكمة المسؤولية عما يعانون منه، وبالتالي نجد أن ممارسة العنف تزداد، وبخاصة في ظل استخدام تكنولوجيا الاتصال في تجميع المتضررين من السياسات الحكومية، والضعف النسبي لسيطرة أجهزة الأمن في عمليات منع المظاهرات والإضرابات يمكن أن يثير ذلك من جديد مسألة حوكمة السياسات العامة وسعي النظم الحاكمة إلى كسب الشرعية، وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحسين مستوى أداء الحكومات وتلبية احتياجات المواطنين.

وتعد سياسات التنمية في بلدان العالم المختلفة أحد العوامل الفارقة في تحديد الاستقرار السياسي من عدمه، وذلك لارتباطها بواحد من أهم مهددات الاستقرار السياسي والذي يتمثل في الفقر، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، كما نجد أنه بمراجعة تجارب النمو الاقتصادي في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا والصين وهونج كونج وتايوان وسنغافورا وكوريا الجنوبية ووصول نسبة النمو الاقتصادي الذي يعد بمثابة الجذر للتنمية فإن الاستقرار السياسي الذي عاشته هذه البلدان خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين كان العامل الأساسي وراء تحقيق هذه المعدلات العالية من النمو والتي وصلت إلى 10%.

ونجد أن النموذج الرأسمالي الليبرالي في التنمية والمطروح من جانب الدول والمنظمات المسيطرة على النظام العالمي يواجه تحديات داخلية وخارجية جديدة. فداخليا تتعرض الليبرالية في المجتمع الغربي لنقد من قبل المفكرين الذين أعادوا اكتشاف أهمية المجتمع التراجعي. وظهرت "النظرية المجتمعية" كرد فعل لمساوئ الليبرالية الفردية. كما أن العيب الذي يكمن فيها هو أنها غير قادرة على إنشاء سياسة

1 - Muhammad Younis, op.cit, p. ٢٠٣

الصالح العام؛ بسبب تركها للفرد اختيار الحياة التي تروق له والتي يستحسنها من مفهومه الشخصي. ويساعد هذا الفراغ الأخلاقي على تفكك المجتمع ١ .

الفقر وعدم الاستقرار السياسي وأفاق دور مؤسسات المدني

تواجه دول العالم تحديا أساسيا يتمثل في تزايد معدلات الفقر والتهميش لقطاعات واسعة من المواطنين، و يتوقع ان يستمر هذا التهديد في ظل سياسات التنمية الحالية التي تهمل البعد المجتمعي، وتركز علي نمو الثروات الفردية، ودور القطاع الخاص دونما مراعاة للمسئولية المجتمعية لرأس المال الخاص، وتزداد خطورة الفقر والتهميش في ظل عدم كفاية الجهود الحكومية في مواجهتهما، واللامبالاة من جانب القطاع الخاص، وكذلك شعور متزايد لدي الفقراء والمهمشين بمعاناتهم وفقرهم في ظل ثراء فاحش لفئات أخرى، مما يجعلهم مستنفرين و علي استعداد للمشاركة أو بدء أية أعمال إن استطاعوا تهدد الاستقرار والأوضاع داخل الدولة التي يعتبرون حكوماتها مسؤولة عما هم فيه، وأنها لا تلقي بالا لمعاناتهم.

إلا أن العلاقة بين الفقر والنمو ليست ذات اتجاه واحد حيث تؤكد العديد من الدراسات لأثار الفقر أن عدم المساواة والفقر لهما تأثير سلبي علي النمو الاقتصادي، كما أن عدم الاستقرار السياسي بتأثيره السلبي علي حقوق الملكية يؤثر بشكل سلبي علي النمو الاقتصادي وكذلك علي الاستثمارات، ومن هنا نجد مقولة تسييس النمو الاقتصادي، وبلا شك أن النمو الاقتصادي يرتبط بالبناء الثقافي والبنية الاجتماعية في الدول ، وما يتعلق بتطبيق قواعد ومبادئ الحكم الرشيد. ٢

وقد أكدت المنظمات العالمية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية في موائيق إنشائها أن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في تقديم السلع والخدمات

١- هبة رؤف عزت ، الليبرالية في القرن ٢١ الليبرالية.. أيدولوجية مراوغة أفسدها رأس المال، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649206262&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

2 - Muhammad Younis and others, political stability and economic growth in Asia, American Journal of Applied Sciences, 5.vol.3.2008 p.٢٠٤

الجماعية وحماية البشر من الحاجة، سواء في داخل الدول أو فيما بينها علي المستوي العالمي تعد ضمانات أساسية للأمن والسلام والاستقرار للدول والعالم، بل أنها من الحقوق الأساسية للبشر. ونجد في هذا السياق أن ثمة حالة من الفشل وعدم العدالة علي مستوي العالم في مساعدة الدول النامية علي التقدم وتحقيق التنمية ، وهو ما يؤدي إلي مشكلات متنوعة تهدد استقرار هذه البلدان، ومن ثم الاستقرار الإقليمي بل والعالم، فالفشل في عمل مبادرات مشتركة لتشجيع التبادل التجاري العالمي، وقسوة نظام السوق، وأزمة الديون، وفشل المنظمات العالمية في إحراز تقدم في هذه المجالات بات خطرا يهدد الاستقرار العالمي ١ .

كما بات من المسلم به أن الضغوط الاقتصادية أو أحداث معينة خارجية أو داخلية يمكن أن تؤدي إلي هبات جماهيرية تنسم بأنها عفوية، وفورية، وعشوائية، وإشكالياتها هي الاستمرارية، وتحولها إلي تعبيرات عملية أو أفعال وتصرفات تتضمن الحرق أو استخدام العنف بصورة مفرطة، وذلك مثلما حدث في مصر ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ في إطار ما سمي بمظاهرات الخبز نتيجة ارتفاع الأسعار ٢.

كما تم التوصل إلي أنه قد ينتج الاقتصاد الكثير من البضائع والخدمات للوفاء بمنظومة معينة من الحاجات، بيد أنه على نطاق آخر يدمر مجالات بأكملها من مجالات النشاط الإنساني، والحرف التقليدية، والقطاعات الأهلية، ويحطم منظومة قيمية كاملة من الجماعية والتراحم، من ثم فإن تأثيره الإجمالي سلبي، بل ومدمر أحيانًا خاصة عندما لا يفي بوعوده، وفي الوقت ذاته يهدم أبنية التراحم والتكافل، فلا يجدها الفرد إذا أراد

1 - Ngaire Woods, Accountability in Global Governance, New York: Human Development Report office, Occasional papers, 21/2002) p.3

٢- أسامة القفاش، هبّات الجماهير.. فورية وعفوية وعملية

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649210658&pageName=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

التراجع والعودة له، وربما يكون النموذج البارز لذلك هو ما حدث مع مؤسسات الوقف الإسلامية في العالم الإسلامي من مصادرة وتأميم.

ولا شك أن الرؤية الإسلامية التي تحترم الحاجات الأساسية المادية للإنسان وتفرض عليه السعي للرزق وعمارة الأرض، لكنها في الوقت ذاته تربطه بروية غيبية للرزق والقدر، لديها الكثير في هذا الباب لتقدمه خاصة مع تطوير وتفعيل فريضة الزكاة كأداة تنمية تتجاوز جمع وتوزيع الصدقات ١ ، ويقصد هنا أن مؤسسات العمل الخيري بعد أن استطاعت اكتساب مكانتها ودعم قدراتها المؤسسية يمكن أن تتحول نوعيا في نشاطها إلى مؤسسات تنمية تلعب دوراً أكبر مما تمارسه في هذه المرحلة وتفيد فيه من القبول المجتمعي المحلي والعالمي لدورها الذي اعتقد أنه بات محوريا للتنمية، كما أن دورها في مواجهة مشكلات مثل الفقر يسهم بلا شك في تحقيق الاستقرار السياسي حيث أنه يخفف من حدة التوترات ومصادرها في المجتمع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة مشكلة أساسية في التعامل مع الفقر ، وتتمثل في أن قطاع الخدمات يجب أن يعني بتوزيع عادل يصل إلى كافة قطاعات المجتمع وخاصة تلك القطاعات المهمشة، وأنه يفضل فهم وضع الفقراء ليس فقط من منظور الحرمان المادي، ولكن من منظور اجتماعي يحدد ديناميات التعامل بين الأفراد في هذه المجتمعات كما يأمل أن يكون له صدي في عمليات صنع السياسات^٢. مما يقتضي تغييرا في تحديد الفقر وأبعاده، وكذلك سياسات الحد منه.

مؤسسات العمل الخيري ورأس المال الاجتماعي

ويؤكد ما سبق من تناول مسألة التنمية والسياسات العامة وعلاقتها بالاستقرار السياسي، أن ثمة أهمية للحفاظ علي ما يمكن أن نسميه رأس المال الاجتماعي، والذي

1- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649215799&pagename=Z

٢- د. هبة الليثي وآخرون، الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر: من أجل استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣)، ص. ١٠٩.

يمثل ركيزة مهمة ، ووسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في البلدان العربية والإسلامية، ويمكن أن يمارس القطاع الخيري دورا مهما في هذا السياق إضافة إلى ما سبق عند تناول الأدوار والوظائف المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني، والتي تعد مؤسسات العمل الخيري من أهمها في هذه الدول والمجتمعات، وذلك من خلال إثراء رأس المال الاجتماعي وجعله أكثر إيجابية في تحقيق الاستقرار وتحسين حياة البشر، وهو ما سيتضح بعد تناول المفهوم. وتتباين التعريفات الخاصة بمفهوم رأس المال الاجتماعي إلا أن ثمة اتفاق على أنه يشير إلى شبكة العلاقات الاجتماعية والقيم والتفاعلات داخل المجتمعات ، وأنه ييسر العمل الجماعي ويسهم في خلق مجتمع قوي، بل أنه يعد عنصرا فاصلا في تحقيق التنمية، وأنه من خلال التأثير المشترك والتفاعلات والشبكات والعادات في المجتمع وتزويد من التسامح والتفؤل والأمان الاجتماعي ونقل التساؤم والجرائم.

ووفقا لهذا التصور للمفهوم فإن رأس المال الاجتماعي يتضمن عدة مكونات من أهمها:

- ١- الرضاء.
- ٢- الأمان.
- ٣- الأمن.
- ٤- العلاقات الاجتماعية.
- ٥- الثقة.
- ٦- الشبكات الاجتماعية.
- ٧- توفر الخدمات: المراكز الطبية، مكتبات الأطفال ن مراكز الشباب والنوادي الاجتماعية، المساجد والكنائس، مراكز محو الأمية، الجمعيات الأهلية.
- ٨- المشاركة الشعبية.
- ٩- الدعم الاجتماعي.
- ١٠- الادخار واستراتيجيات التكيف.
- ١١- العلاقات الاجتماعية .
- ١٢- الاهتمامات العامة.

أما عن دور المؤسسات الخيرية في تحسين سياسات التنمية، ومواجهة الفقر، ودعم الاستقرار السياسي فإنني أعتقد أنه من الأدوار الواعدة إذا ما تم توظيفه بشكل جيد حيث تتمتع مؤسسات العمل الخيري الإسلامي بقيم وخصائص تقوم علي أساسها وهي نابعة من الدين الإسلامي، و تمثل دليلا للعمل فيها وللأنشطة التي تؤديها، ومنها: العدل في المعاملة والحكم بغض النظر عن الأجناس أو اللون أو الأديان، واحترام كرامة الإنسان باعتبار ان الأصل واحد للبشر، ، التأكيد علي مبدأ التسامح ، أو الأنصار في المدينة، وتأكيد مبدأ الفضيلة في التعامل مع الناس، و الحرص علي الزكاة باعتبارها ركنا من أركان الإسلام، وليست مجرد عمل للخير ، وهو ما يميز الدين الإسلامي ،

وتعاملات المسلمين، والتأكيد علي الحرية الشخصية، وحمائتها سواء للمسلمين أو غير المسلمين².

مقترح حول آفاق دور مؤسسات العمل الخيري في دعم التنمية والحد من الفقر
والتهميش:

يمكن ان تقوم مؤسسات العمل الخيري بالعديد من البرامج والمشروعات الخاصة بمواجهة الفقر، والتعامل مع المهمشين من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات، حيث يجد الباحث من خلال دراسات ميدانية لعدد من المناطق العشوائية في مصر (منشية ناصر، وزينهم، وتل العقارب، وقلعة الكبش، والشرابية، والحويتية) ، والاطلاع علي مجموعة من الخبرات العالمية في دول أخرى سواء في الشمال والجنوب** ، فإنه يمكن أن نلاحظ:

١- أن مؤسسات العمل الخيري تتمتع بقبول مجتمعي من جانب الفقراء، وساكني العشوائيات حيث أن شعورهم بالدوافع الإنسانية لدي هذه المؤسسات وقربها من القيم الدينية يجعلهم يقبلون جهود التنمية المبذولة من جانبها علي عكس مشاعرهم تجاه المؤسسات الحكومية التي يعتبرونها مسؤولة عن أوضاعهم المتردية، أو بعض المساعدات من القطاع الخاص أو بعض المرشحين للانتخابات أو الأحزاب السياسية .

١- المرجع السابق نفسه، ص.١٠٩

٢- د.محمد خاذر المجالي، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢.

** حول هذه التجارب والدراسات تفصيلا، يمكن الرجوع إلي : محمد العدوي، العشوائيات والأمن البشري: دراسة حول الأمن القومي والتنمية، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٧)، ص ص.٨١-

٢- مؤسسات العمل الخيري يمكن أن توفر مبدأ الاستمرارية حيث أنها تملك القدرة علي ذلك في مشروعات تنمية هذه المناطق؛ حتي يصل سكانها إلي الدرجة التي يعتمدون فيها علي أنفسهم لإدارة شئونهم.

٣- يتسم العمل الخيري الإسلامي بالبساطة، ومراعاة حسن التعامل مع البشر وفقا لقيم دينية تحت علي التراحم والشعور بالانتماء إلي رسالة يتم أداءها في مستويات مختلفة من العمل الخيري رغم التزايد في توظيف محترفين متخصصين في العديد من المشروعات.

٤- تقدم مؤسسات العمل الخيري نموذجا فريدا في التعامل مع مشكلات الفقراء والمهمشين حيث أنها مقبولة من جانب الحكومات، وكذلك المستهدفين أنفسهم لعدم ارتباطها بغايات أو أهداف سواء سياسية أو محل شك لارتباطها بدول أو منظمات أجنبية، أو منحازة لفئة بعينها، ولكن غايتها تحقيق الخير، والسعي نحو الصالح العام.

٥- مؤسسات العمل الخيري ليس لديها محاذير محددة في التعاون مع مؤسسات أخرى ، ومن ثم فهي تستطيع عمل الشراكات، وإنشاء الشبكات بحرية لتحقيق الغايات المرجوة من وراء برامجها ومشروعاتها، وهو ما يزيد من قدراتها.

٦- تستلزم مشروعات التنمية للفقراء والمناطق العشوائية إيجاد نوع من الطمأنينة والأمان ، وإشعار المستهدفين بها أنهم جزء من المجتمع ، وأنهم محل اهتمام من جانبه، وهي مسألة فاصلة في نجاح المشروعات التنموية في المناطق الفقيرة؛ حيث لا يجب أن يتم التعامل معهم بمنطق الصدقة، أو الاستبعاد والمحاصرة من جانب المجتمع.

٧- أثبتت مؤسسات العمل الخيري نجاحا مهما عند التعامل مع المناطق العشوائية والفقراء بمدخل ووسائل التنمية البشرية ، حيث أن التعامل الأفضل يكون بمنطق أن الفقر ليس فقر المال فقط، ولكنه فقر المهارات والقدرات، ومن ثم فإن تحسين أحوال

الفقراء وتنمية المناطق العشوائية يجب أن يستند علي مشاركة السكان في تحسين أحوالهم فالتنمية الحقيقية تكون من صنع البشر.

تستطيع مؤسسات العمل الخيري أن تكون بمثابة المعبر عن رؤي الفقراء والمهمشين سواء نتيجة الاحتكاك المباشر بالمواطنين أو من خلال القيام بإجراء المسوح والدراسات لاستطلاع آراء المواطنين بشأن قضايا السياسات العامة سواء في صنعها أو تقييمها باعتبار أنهم المتهدفون بهذه السياسات بصفة أساسية.

الخاتمة والتوصيات

حاولت في هذه الدراسة أن اتطرق إلي دور مؤسسات العمل الخيري في تحقيق الاستقرار السياسي، وذلك من خلال طرح اجتهاد حول وظائف وأدوار مؤسسات العمل الخيري بوصفها جزءا مهما من المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية، وذلك فيما يتعلق بدورها في تحسين السياسات العامة ومواجهة تحديات التنمية، وبخاصة الفقر والتهميش ، والتي تمثل مصدرا مهما من مصادر عدم الاستقرار السياسي سواء في المقاييس والأسباب والمؤثرات في الاجتهادات النظرية، أو في الحالات الدراسية وفقا للأمثلة التي ذكرتها في متن الدراسة.

توجد مجموعة من الملاحظات والاستخلاصات الختامية أود طرحها في نهاية هذه الدراسة، وهي:

- أن السياسات الحالية في مجال التنمية، والتي تتبع النموذج الرأسمالي تفرز العديد من الآثار السلبية، وبصفة خاصة إزدياد الإفقار والتهميش لقطاعات عديدة في المجتمعات وهو ما يهدد الاستقرار السياسي فيها، بل أنها من أهم المهددات والتحديات المتوقعة مستقبلا، وأن اتباع هذا النموذج يقتضي وجود شريك قوي يعالج هذه الآثار السلبية بالتعاون مع الدولة والقطاع الخاص، وأن مؤسسات العمل الخيري باعتبارها من أكثر مؤسسات المجتمع المدني نشاطا وعددا، وكذلك من حيث الإمكانيات، واتفاقا مع الحكومات وقبولا من مؤسساتها في الدول الإسلامية والعربية، بل وفي دول الجنوب بوجه عام، ومن ثم يمكن أن تقدم البديل الأفضل هنا.

- تمثل مؤسسات العمل الخيري شريكا مهما في تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، وهو ما يقلل من عوامل ومسببات عدم الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة، ويقتضي ذلك أن يتم تحريك هذه المؤسسات ذات الدوافع الخيرية وفق برامج محددة مطروحة ضمن السياسات التنموية في الدول التي تفيد من برامج ومشروعات هذه المؤسسات بحيث يكون هناك نوع من التنسيق من خلال مجلس مشترك أو آلية دائمة

بين شبكات مؤسسات العمل الخيري وبين المؤسسات المسؤولة عن السياسات العامة في هذه الدول، وذلك بالإضافة إلى الأنشطة الخيرية الأخرى و المساعدات التي تقدمها.

● تعد السياسات المتبعة سواء علي مستوي العالم أو في المجتمعات والدول من مسببات عدم الاستقرار في حال قيامها علي مبادئ بعيدة عن العدالة، والمساواة، والشفافية، والمساواة، وأولوية المواطن، ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع المدني من خلال قيامها بالمشاركة في تحديد احتياجات المجتمعات وترتيب أولوياتها، وطرح بدائل وحلول للمشكلات يمكن أن تحسن من عمليات صنع السياسات العامة، كما أن مؤسسات العمل الخيري يمكن أن تقوم بوظائف تحليل وتقويم السياسات بصورة جيدة مع تأسيسها آلية علمية أكاديمية مزودة بالخبرات العملية، ويمكن ان تقوم ايضا بتحقيق المساءلة بشأن هذه السياسات، وهي أمور بلا شك تسهم في تحسينها، وهو ما يعمق الاستقرار ، ويزيد من رضا المواطنين عن المؤسسات الحكومية ، وبالتالي يزيد من شرعية النظم الحاكمة.

● تسهم مؤسسات العمل الخيري في تعميق الاستقرار السياسي من خلال دعم رأس المال الاجتماعي في الدول العربية والإسلامية وفق مكوناته التي طرحتها في الدراسة، وهو ما يؤدي بلاشك إلي تعميق قيم إيجابية في المجتمع مثل التسامح، ونبذ العنف، والشعور بالأمان والطمأنينة وتعميق روح المساندة المجتمعية والتراحم – وهي من خصائص المجتمعات العربية والإسلامية فهي متضمنة في منظومتها القيمية-، وأن ذلك بلاشك يؤدي إلي مواجهة مشكلات الفقر والتهميش التي تعاني منها بعض فئات المجتمع، والتي يمكن أن يكون شعورها باستبعاد المجتمع لها، وعدم اكرثائه بها سببا في انخراطها في أعمال تهدد الاستقرار السياسي في الدولة. كما يؤدي ذلك تدريجيا إلي إشراك هذه الفئات في عمليات التنمية بدلا من النظر إليها علي أنها مصدر لتهديدها وتعويقها.

● يفضل أن يكون تحليلنا للاستقرار السياسي بمنظور شمولي ووقائي وبعيد المدى، وذلك من خلال التعامل بشكل عاجل مع مصادره ومسبباته، ولاشك أن عدالة السياسات العامة وتوازنها وعدم الانحياز لفئة وتهميش قطاعات أخرى في المجتمع حيث أن حوادث عدم الاستقرار السياسي قد تتسع لتهدد وحدة المجتمع بل وكيان الدولة ذاتها، وذلك مثلما حدث في تجربة دول مثل السودان، والصومال، أو العنف والتخريب الصادر من العشوائيات والفقراء والمهمشين سواء في دول من جنوب العالم أو حتى في البلدان الأوروبية في الشمال، فثورة التطلعات المتزايدة وإدراك المهمشين والفقراء لفرهم مقارنة بفئات الثراء الفاحش في هذه البلدان، وتطور أجهزة الاتصال ونقل وتبادل المعلومات، يجعل من المهم التعامل مع قضايا الفقر والمهمشين من خلال مدخل تنموي جاد يأخذ في اعتباره أن التنمية الحقيقية لا تكمن في المساعدات وأعمال الإحسان فقط، وإنما يجب أن تركز علي تنمية المهارات والقدرات الخاصة بالبشر، فالفقر الحقيقي هو فقر القدرات والإمكانات.

● تملك مؤسسات العمل الخيري مجموعة من المقومات سواء علي المستوي القيمي مثل السعي للصالح العام وحب الخير، أو علي المستوي المؤسسي بتوافر القدرات الإدارية والمالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، وهو ما يجعلها أقدر علي مواجهة الأزمات والكوارث، وعلاج إخفاقات التنمية، وبناء ثقافة التسامح والسلام في المجتمعات، وإعادة الثقة في مؤسساتها، وهو ما يسهم بدرجة كبيرة في دعم الاستقرار السياسي، وهو ما أوردت له أمثلة في متن الدراسة.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- ١- أ.د. السيد عبد المطلب أحمد غانم، أسباب ومصادر العنف والصراعات في الجنوب، ورقة بحثية في مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب، (مصر: جامعة أسيوط ٢٩-٣٠ مارس ٢٠٠٨)
- ٢- د. أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة والإدارة ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣) .
- ٣- د. راشد بن محمد أبا الخيل ، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "المدينة والمسنون .. دور المدن والبلديات في رعاية المسنين" ، التي ينظمها المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية، القاهرة ٢٠-٢٢ فبراير ٢٠٠١)
- ٤- د.محمد خاذر المجالي، المؤسسات الخيرية ودورها في تنمية العلاقات الدولية و التواصل الحضاري، ورقة مقدمة غلي مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، (دبي: دائرة الشؤون الإسلامية، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨)
- ٥- د. قدرى حفني ، حول العنف السياسي : رؤية نفسية ، في : نيفين مسعد ، محرر، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥)
- ٦- د. علي ليلة ، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي ، في ، نيفين مسعد ، محرر ، مرجع سبق ذكره .
- ٧- حمدي البصير، حالات العنف في المحليات ، في :السيد عبد المطلب غانم ، محرر، السياسة والنظام المحلي في مصر ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥) .

٨- د.جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر، (القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية،١٩٩٨)

٩- هبة الليثي وآخرون، الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر: من أجل استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣).

١٠- د.محمد خاذر المجالي، المؤسسات الخيرية ودورها في تنمية العلاقات الدولية و التواصل الحضاري، ورقة مقدمة غلي مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، (دبي: دائرة الشؤون الإسلامية، ٢٠-٢٢يناير ٢٠٠٨).

١١- د.نصر عارف: مفهوم التنمية.. إعادة الاعتبار للإنسان، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649217770&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout 25Augst 2009

١٢- هبة رؤف عزت ، الليبرالية في القرن ٢١ الليبرالية.. أيولوجية مراوغة أفسدها رأس المال، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649206262&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

١٣- أسامة القفاش، هبّات الجماهير.. فورية وعفوية وعملية ، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649210658&pagename=Zone-Arabic-rtCulture%2FACALayout

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Brian E.Dollery and Joe Wallis, The Political Economy of the Voluntary Sector,(UK: Edward Elgar publishing limited,2003),p.7
- 2- H.K. Colebatch, Policy (Buckingham : Open University Press, 1998) pp- 3- 7 .
- 3- Jan Erik Lane, Comparative politics: the principal agent perspective (London, Routledge, 2007) p.68.
- 4- Mary Khador, Civil Society and Accountability, a back ground paper for UNDP Human development Report 2002, New York: UNDP publications,2002,p.2.
- 5- Muhammad Younis and others, political stability and economic growth in Asia, American Journal of Applied Sciences,5.vol.3.2008,p.
- 6- Ngaire Woods, Accountability in Global Governance, NewYork:HumanDevelopment Report office, Occasional papers,21/2002).
- 7- Sabine Isabel Michiels , Strategic approaches to HIV prevention and AIDS mitigation in rural communities and households in Sub-Saharan Africa in collaboration with The Extension, Education and Communication Service (SDRE) Research, Extension and Training Division, April 2001.
- 8- Sarah Michael, The Role of NGOs in Human Security, Hauser Center for nonprofit organizations and Kennedy School of Government, Harvard Univ. 2002, p.3.

- 9- <http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.html>
- 10- <http://www.saffar.org/?act=artc&id=476>
- 11- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621>
- 12- <http://www.dctcrs.org/s6192.htm> 12-
- 13- <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=11799>
- 14- http://en.wikipedia.org/wiki/Civil_society-
- 15- <Http://www.almotamar.net/news/23380.htm>
- 16- <http://naqed.info/forums/lofiversion/index.php/t8049.html>
- 17- <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=35061>
- 18- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649215799&pagename=Z